



QATARI INVESTORS GROUP®
مجموعة المستثمرين القطريين

الدوحة في 02/01/2022 م
QIG/LD/QSE-002/2022

السادة/ بورصة قطر
عناء السيد/ ناصر عبد الله العبد الغني
مدير إدارة عمليات السوق والمرافق

المحترم،،
المحترم،،

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: قرارت الجمعية العامة غير العادية لمجموعة المستثمرين القطريين

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه تجدون مرفق طيه قرارت الجمعية العامة غير العادية لمجموعة المستثمرين القطريين المنعقدة بتاريخ 02/01/2022 م.

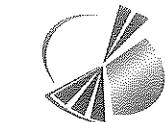
مرسل للعلم والتفضل بعمل اللازم وفق القواعد المعمول بها لديكم.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

وتفضلو بقبول وافر الشكر والتقدير،،،



هاني أبو عياش
مسؤول الاتصال



قرارات الجمعية العامة غير العادية لمجموعة المستثمرين القطريين

قررت الجمعية العامة غير العادية لمجموعة المستثمرين القطريين المنعقدة بتاريخ 02 يناير 2022 ما يلي:

- تعديل مواد النظام الأساسي لتكون على النحو التالي:

المادة بعد التعديل

مادة (3)

غرض الشركة:

1. المشاركة في إدارة الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها.
2. توفير الدعم اللازم للشركات التابعة لها
3. استثمار أموالها في الأسهم والسنديات والأوراق المالية.
4. تملك المنقولات والعقارات الازمة ل مباشرة نشاط الشركة.
5. المشاركة في تأسيس الشركات بأنواعها داخل وخارج دولة قطر.

و بمقدمة عامة يكون للشركة الحق بالقيام بجميع الأعمال و التصرفات الازمة لتحقيق أهدافها.

مادة (14)

تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه "سجل المساهمين" يقيد به أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنتهم وما يملكته كل منهم والقدر المدفوع من قيمة السهم ، وللإدارة والهيئات الإطلاع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها. ويجب على الشركة أن تودع نسخة من هذا السجل لدى جهة الإيداع ، وأن تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذا السجل ، ويجوز لكل مسؤول الإطلاع على هذا السجل مجاناً فيما يخص مساهمته ، وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة وجهة الإيداع في هذا الشأن.

ولكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة بالسجل وبخاصة إذا قيد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر.

مادة (31)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين ، وأن تكون أغلبية الأعضاء من غير التنفيذيين وعضو على الأقل لتمثيل العاملين بالشركة .

مع مراعاة أحكام المادة (12) والمادة (32) من هذا النظام تتم عملية ترشح وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفق ما يلي :



أولاً: تقول لجنة الترشيحات وضع شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة والاعلان عن قبول أوراق المرشحين خلال الفترة التي تحددها اللجنـة لقبول الـطلبات

ثانياً: يخصص مقعد من مقاعد المجلس لأحد العاملين بالشركة بدرجة مدير على الأقل وفق السياسة التي تعتمدتها الشركة.

ثالثاً: تقوم لجنة الترشيحات بفرز أوراق الترشح ووضع كل مرشح ضمن الفئة المحددة للترشح مع مراعاة أحكام هذا النـظام ، واختصار الجهات المختصة بالقائمة النهائية للمرشحين خلال ثالث أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لاغلاق باب الترشـح .

في حال تعدد المرشحين لشغل مقعد المجلس ،

تبدأ الجمعية العامة بالتصويت على المرشحين غير المستقلين وإعلان نتيجة التصويت .

يتبع ذلك التصويت على المرشحين المستقلين وممثل العاملين وإعلان نتيجة التصويت على الجمعية العامة .

مع مراعاة أحكام المادة (32) يجوز للشخص الاعتباري الترشح لشغل أكثر من مقعد في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكه من أسهم في الشركة وقت فتح باب الترشـح إلى إجمالي عدد المقاعد المنصوص عليه في النظام الأساسي ، ويعتبر تملك النسبة المشار إليها شرطاً لبقاء العضوية قائمة لما يزيد عن مقعد واحد.

على أن تكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات .

مادة (32)

يشترط في عضو مجلس الإدارة :

- ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً ، وأن يكون متـمـتاً بالأـهـلـيـةـ الكـامـلـةـ.
- الـاـ يـكـونـ قدـ سـيـقـ الحـكـمـ عـلـيـهـ بـعـقـوبـةـ جـنـائـيـةـ ، اوـ فيـ جـرـيمـةـ مـخـلـةـ بـالـشـرـفـ اوـ الـاـمـانـةـ اوـ فيـ جـرـيمـةـ منـ جـرـيمـةـ الـمـنـصـوـصـ عـلـيـهـ فـيـ المـادـتـيـنـ (334)،
- منـ قـانـونـ الشـرـكـاتـ التـجـارـيـةـ الـمـشارـ إـلـيـهـ ، أوـ أـنـ يـكـونـ قـضـيـ بـإـفـالـسـهـ، مـاـ لمـ يـكـنـ قـدـرـدـ إـلـيـهـ إـعـتـارـهـ.
- أـنـ يـكـونـ مـسـاهـمـاـ وـ مـالـكـاـ لـعـدـدـ 100,000ـ سـهـمـ مـنـ أـسـهـمـ الشـرـكـةـ ، يـخـصـصـ لـضـمـانـ حـقـوقـ الشـرـكـةـ وـ الـمـسـاهـمـيـنـ وـ الـدـائـنـيـنـ وـ الـغـيـرـ عـنـ الـمـسـئـولـيـةـ

الـتـيـ تـقـعـ عـلـىـ أـعـضـاءـ مـجـلـسـ الـإـدـارـةـ ، وـتـسـتـثـنـ تـلـكـ الـأـسـهـمـ مـنـ أحـكـامـ المـادـةـ (12)ـ مـنـ هـذـاـ النـظـامـ .

ويجب إيداع تلك الأـسـهـمـ لـدـىـ جـهـةـ الإـبـدـاعـ أوـ فيـ أحـدـ الـبـنـوـكـ المعـتـمـدـةـ خـلـالـ سـتـيـنـ يـوـمـاـًـ مـنـ تـارـيخـ بـدـءـ الـعـضـوـيـةـ ، وـيـسـتـمـرـ إـيـدـاعـهـ مـعـ دـلـلـ قـابـلـيـةـ لـلـتـدـواـلـ أوـ الـرـهـنـ أوـ الـحـجزـ إـلـيـهـ

أـنـ تـنـتـهـيـ مـدـدـ الـعـضـوـيـةـ وـيـصـدـقـ عـلـىـ مـيزـانـيـةـ آخرـ سـنـةـ مـالـيـةـ قـامـ فـيـهـ الـعـضـوـ بـأـعـمـالـهـ .



وإذا لم يقدم العضو الضيمان على الوجه المذكور بطلت عضويته ما لم يكن عضواً مستقلاً أو ممثل للحامين بالشركة ، فيستثنى من شرط ضمان العضوية المنصوص عليه في البند (3) من هذه المادة.

أن يكون شخصاً طبيعياً ، أو من الأشخاص الإعتبارية القطرية أو المؤسسات الحكومية .

مادة (35)

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء ، وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقييد بتوصياته . ويجوز له أن يفوض غيره من أعضاء المجلس أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلحياته ، ويجب أن يكون التفويض محدد المدة والموضوع .

ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه .

مادة (36)

مع مراعاة المادة (31) من هذا النظام ، إذا شفر مركز عضو في مجلس الإدارة شغله من كان حائزًا لأكثر الأصوات الذين لم يفوزوا بعضو مجلس الإدارة ، وإذا قام به مانع شغله من يليه في الترتيب ويكمel العضو الجديد مدة سلفه فقط .

أما إذا بلغ عدد المقاعد الشاغرة ربع عدد مقاعد المجلس ، فاته يتعين على مجلس الإدارة توجيه دعوة إلى الجمعية العامة لتجتمع خلال شهرين من تاريخ خلو آخر مركز ، لانتخاب من يشغل المقاعد الشاغرة .

مادة (37)

مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة في هذا القانون أو النظام الأساسي للشركة ، يتمتع مجلس الإدارة بأوسع السلطات الازمة ل القيام بالأعمال التي يقتضيها غرض الشركة ، ويكون له في حدود اختصاصه ، أن يفوض أحد أعضائه في القيام بعمل معين أو أكثر أو بالاشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة .

ويجوز للمجلس التوقيع على عقود البيع والشراء والإيجار والتسوية وحوالات الحق والكافالات البنكية وجميع المستندات الازمة ل مباشرة نشاط الشركة وشركاتها التابعة ورهن أصول وموجودات الشركة بغير عقد القروض مع البنوك أو المؤسسات المالية المحلية والعالمية .

مادة (46)

تُحدِّد الجمعية العامة العادلة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على لا تزيد نسبة تلك المكافأة على 5% من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح على المساهمين لا يقل عن 5% من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين . وفي حال عدم تحقيق الشركة أرباحاً ، أو عدم توزيع أرباح على المساهمين يجوز تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ مقطوع بعد موافقة الجمعية العامة للشركة ، وللوزارة أن تضع حدًا أعلى لهذا المبلغ .



مادة (47)

تنعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة وفي المكان والزمان اللذين يحددهما المجلس بعد موافقة الإدارة ، ويجب أن يكون الانعقاد خلال الشهور الأربع التالية ل نهاية السنة المالية للشركة .
ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك .
ويجوز عقد الجمعية العامة ، من خلال وسائل التقنية الحديثة ، وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة .

مادة (50)

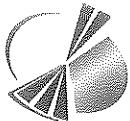
- 1- لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة ، ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع .
- 2- يمثل القاصر والمحجور عليهم التأمين عليهم قانوناً
- 3- يجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط ان يكون الوكيل مساهماً ، وان يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة ، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه .
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الوكيلين بهذه الصفة عن 5% من أسهم رأس مال الشركة .

ويحظر على الأشخاص الإعتبرانية والمحافظ والصناديق غير القطرية الحضور أو التصويت في الجمعية العامة مالم تقدم بيان موثق بالشركاء فيها ومالك رؤوس الأموال وقت إثبات الحضور في الجمعية العامة بنوعها (عادية وغير عادية) ، على أن تكون تلك البيانات موثقة ومعتمدة رسمياً من وزارة الخارجية القطرية .

وفي جميع الأحوال ، لا يجوز التصويت في الجمعية العامة (أصلية أو نيابة) بأي عدد من الأسهم يخالف أحكام المادة (12) من هذا النظام أو القوانين أو قرارات هيئة قطر للأأسواق المالية .

مادة (51)

يكون التصويت في الجمعية العامة بطريق رفع الأيدي .
ويجوز مشاركة المساهم في مداولات الجمعية العامة ، والتصويت فيها الكترونياً ، وذلك وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة ، وبالتنسيق مع الهيئة .
ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو ب選�اعتهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم . أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل . ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتحديد رواتبهم أو مكافآتهم أو إبراء ذمهم من المسؤولية .
ونتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام هذا القانون والنظام الأساسي للمجموعة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه أو غائبين ، وسواء كانوا موافقين أو مخالفين لها ، وعلى مجلس الإدارة تنفيذها فور صدورها .



مادة (53)

على مجلس الإدارة توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة ، وذلك على الموقع الإلكتروني للشركة ، إن وجد ، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم . ويجب أن يتم الإعلان قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل ، كما يجب أن يشتمل على أحكام المادة (50) من هذا النظام ، وعلى ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية ، وجميع البيانات والأوراق المشار إليها في المادة السابقة ، مع تقرير مدققي الحسابات . وترسل صورة من الإعلان إلى الإدارة في الوقت ذاته الذي يرسل فيه إلى الصحف

مادة (54)

- مع عدم الالحاد بأحكام المادة (137) من قانون الشركات ، تختص الجمعية العامة بوجه خاص بالأمور الآتية:
1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة ، والخطة المستقبلية للشركة ، ويجب أن يتضمن التقرير شرحاً وافياً لينود الإيرادات والمصروفات وبياناً تفصيلياً بالطريقة التي يقترحها مجلس الإدارة لتوزيع صافي أرباح السنة وتعيين تاريخ صرفها.
 2. مناقشة تقرير مرافق الحسابات عن ميزانية الشركة وعن الحسابات الختامية التي قدمها مجلس الإدارة.
 3. مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليها ، واعتماد الأرباح التي يجب توزيعها.
 4. مناقشة تقرير الحكومة واعتماده.
 5. النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
 6. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، وتعيين مرافق الحسابات وتحديد الأجر الذي يؤدي إليهم خلال السنة المالية التالية.
 7. بحث أي اقتراح آخر يدرج مجلس الإدارة في جدول الأعمال لاتخاذ قرار فيه ، ولا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال ، ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الواقع الخطير التي تتكتشف أثناء الاجتماع.

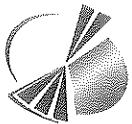
وإذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (5%) من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال ، يجب على مجلس الإدارة إدراجها ، وإلا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع.

مادة (59)

لا يجوز اتخاذ قرار في المسائل الآتية إلا من الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية :

1. تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة .
 2. زيادة أو تخفيض رأس المال الشركة .
 3. تمديد مدة الشركة .
 4. حل الشركة أو تصفيتها أو تحولها أو اندماجها في شركة أخرى أو الاستحواذ عليها .
 5. بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر .
- ويجب أن يؤشر في السجل التجاري في حالة اتخاذ قرار بالموافقة على أي مسألة من هذه المسائل .

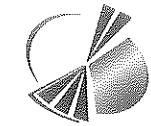
ومع ذلك لا يجوز لهذه الجمعية إجراء تعديلات في النظام الأساسي للشركة يكون من شأنه زيادة أعباء المساهمين أو تغيير جنسية الشركة ، أو نقل المركز الرئيسي للشركة المؤسسة في الدولة إلى دولة أخرى ، ويعتبر باطلأ كل قرار يقضي بغير ذلك .



QATARI INVESTORS GROUP®
مجموعة المستثمرين القطريين

مادة (60)

لا يجوز للجمعية العامة المدعاة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ، ومع ذلك يكون للجمعية حق المدعاة في الواقع الخطيرة التي تكشف أبناء الاجتماع ، أو إذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (5%) من رأس المال على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال.



QATARI INVESTORS GROUP®
مجموعة المستثمرين القطريين

Qatari Investors Group EGM Resolution

The Qatari Investors Group EGM held on the second of Jan, 2022 has approved the the following:

-Amending the articles of the AOA listed below:

(3), (14), (31), (32), (35), (36), (37), (46), (47), (50), (51), (53), (54), (59), (60)